

الاستعمار الاستيطاني في فلسطين

إعلان بابه*

المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية: الاحتلال والتطهير العرقي بوسائل أخرى**

في هذه الدراسة يقرأ إعلان بابه الاستعمار الاستيطاني في الضفة الغربية بصفته استكمالاً للاستيطان الذي اجتاحت فلسطين مع بداية المشروع الصهيوني. فإقامة المستعمرات في الضفة كان قراراً سياسياً وعسكرياً بدأ منذ الأيام الأولى التي أعقبت حرب الخامس من حزيران / يونيو، عبر قرار واضح اتخذته الحكومة الإسرائيلية بناء على مشروع ألون.

الاستيطان الاستعماري ليس مرتبطاً بحكومة اليمين، بل إن لبناته الأساسية وُضعت في زمن سيطرة حزب العمل على السلطة، وهو بهذا المعنى جزء من توافق إسرائيلي واضح المعالم على ضمّ أجزاء واسعة من الضفة الغربية، وعلى تحويل مشروع الدولة الفلسطينية إلى مجرد معازل تحت قبضة الاحتلال.

في هذه الدراسة يتابع مؤلف "التطهير العرقي في فلسطين"، مسار المستعمرات الاستيطانية وبنيتها الجيو - سياسية القائمة على تحويل ما يُطلق عليه المؤلف اسم "أسافين" ألون إلى أدوات للاستيلاء على الأرض وضم مساحات واسعة منها، بحيث تكون إسرائيل قد أنجزت ما عجزت عنه في سنة ١٩٤٨، وهو الاستيلاء على فلسطين كلها.

بأكملها وعلى مليون فلسطيني في
الضفة الغربية و٤٥٠,٠٠٠ فلسطيني
في قطاع غزة بينهم ٣١٥,٠٠٠ من
اللاجئين [في إحصاء آخر قدّمته
الحكومة الإسرائيلية في حزيران / يونيو،
كان عدد اللاجئين في غزة ما يقارب

١١ حزيران / يونيو ١٩٦٧،
في عقدت الحكومة الإسرائيلية أول
اجتماع لها لمناقشة الواقع الجيوسياسي
الجديد الذي أسفرت عنه حرب حزيران/
يونيو في تلك السنة. وكانت آنذاك قد
بسّطت سيطرتها على فلسطين التاريخية

* مؤرخ وأكاديمي إسرائيلي.

** ترجمة: تائر ديب.

بأن الحكومة كلها تقريباً، كانت مصممة على حسم مستقبل تلك الأراضي من طرف واحد، لكنها كانت منقسمة بشأن احتمال أو حكمة القيام بتطهير عرقي جماعي جديد بعد الوقف الرسمي للأعمال العدائية. وكانت الحجج ضد مثل هذا التطهير العرقي واضحة: يمكن للتطهير العرقي بعد الحرب أن يوقظ الضمير الغربي النائم. علاوة على ذلك، فإنه كان مشكوكاً فيما إذا كان لدى الجيش الإرادة والعقلية اللازمين للقيام بذلك، فضلاً عن الوسائل اللازمة لإنجازه. وعن أن الحكومة في سنة ١٩٦٧ كانت منتمدي أكبر من منتمدي الحكومة التي تدرت أمر التطهير العرقي في سنة ١٩٤٨. كما أن حكومة إسرائيل الثالثة عشرة تضمّ قلة من الوزراء أصحاب الضمير الذين عارضوا أن يكون التطهير العرقي هو الخطة الرئيسية، انطلاقاً من أسس أخلاقية.

وهكذا استُبعد التطهير العرقي الواسع، غير أن الإحساس السائد في تلك الاجتماعات كان أن الحصانة الدولية إزاء التوسع في تلك الأراضي قد ضُمنت، ليس كصادقة على النزعة التوسعية بحد ذاتها، وإنما كعدم الرغبة في مواجهتها، لكن مع تحذير أساسي واحد فقط: أن يقتصر ضمّ الأراضي على الأمر الواقع من دون الضمّ القانوني. وكان هذا التعقيد ناجماً عن سببين اثنين: الأول، أن القانون الدولي يعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة أراضي محتلة، في حين كانت الأمم المتحدة تعدّ جميع المناطق التي احتلتها إسرائيل في أثناء عمليات سنة ١٩٤٨ أجزاء من دولة إسرائيل؛ الثاني، أن تعذّر طرد السكان يجب ألا يعني إدماجهم كمواطنين متساوين في الدولة اليهودية، وخصوصاً بالنسبة إلى عددهم الكبير ونموهم الطبيعي المحتمل الذي يمكن أن يعرّض للخطر الأكثرية اليهودية الحاسمة

[٤٠٠,٠٠٠]. غير أن هذا الاجتماع الأول لم تكن له تلك الأهمية في الأسبوع التالي، حين قررت الحكومة، في ١٩ حزيران / يونيو، استثناء الضفة الغربية وقطاع غزة من أي مفاوضات مستقبلية^١ وقال رئيس الحكومة، ليفي إشكول، لوزرائه أنه حين تحدث علناً ذلك اليوم عن استعداد إسرائيل للانسحاب من أراض في مقابل اتفاقية سلام، فإنه لم يقصد الضفة الغربية وقطاع غزة^٢.

حين وُضعت سياسة إسرائيل المستقبلية المتعلقة بالاستعمار اليهودي للضفة الغربية، والتي بقيت على حالها حتى اليوم، لم يكن قد مضى على نهاية حرب ١٩٦٧ سوى أسبوعين، أي قبل أن يُبدل أي جهد جدّي في سبيل السلام بوقت طويل. ويتمثل المبدأ الأساسي في هذه السياسة، وهو المبدأ الذي أصف تطوره في هذه المقالة، في تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق "فلسطينية"، وأخرى "غير فلسطينية". وبينما كان الدافع إلى توطين اليهود في المناطق الأولى مقتصرأ على الجماعات الصهيونية المتعصبة، فإن الحكومة كانت المستوطن والمستعمر الأساسي في المناطق الثانية.

جعل التقسيم الجديد لسنة ١٩٦٧، من المستعمرات اليهودية أداة إسرائيل الرئيسية في محاولتها السيطرة على تلك الأراضي، وخصوصاً الضفة الغربية، من دون أن تضمّ سكانها أو تقوم بطردهم، في الوقت الذي عملت على خداع العالم بأن تلك الأراضي جزء من أي مفاوضات مستقبلية للسلام.

صهيونية ما بعد سنة ١٩٦٧ وثالوثها غير المقدس

يجب أن يُفهم القرار السابق في مقابل الإمكان البديل والمتمثل في معاودة ما جرى في سنة ١٩٤٨ من تطهير عرقي، ذلك

الممنوحة للأقلية الفلسطينية في إسرائيل منسجمة مع هدف الحفاظ على الأكثرية اليهودية الحاسمة في الدولة، فإن الوضع لم يكن ليأخذ هذا المنحى لو أن مواطنة مماثلة وُسّعت لتطال سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن هنا كانت الحاجة إلى الاحتفاظ بالأراضي، وعدم طرد السكان المقيمين فيها، إنما مع الإحجام عن منحهم المواطنة. وهذه المعايير أو الافتراضات الثلاثة لم تتغير إلى اليوم، وتبقى الثالث غير المقدس الذي يسم تعاليم الصهيونية المجمع عليها. وحين تُرجم هذه الأهداف الثلاثة إلى سياسات عملية لا بد من أن تُنتج على الأرض واقعاً قاسياً وغير إنساني، فليس ثمة مجال لنسخة حميدة أو مستنيرة لسياسة أريد لها أن تُبقي السكان في وضع أدنى من المواطنة لفترة طويلة من الوقت. وما من ابتكار إنساني معروف يعمل عمله على ذلك النحو الذي يستلزم موقفاً، أو لفترة طويلة، حقوق المواطنين الإنسانية والمدنية الأساسية سوى السجن الحديث. فالسجن، مؤسسة التأديب ومرفق الإصلاح، وهو جهاز معاصر يفرض مثل هذا الواقع إما كجزء من ديكتاتورية قاسية، وإما كنتيجة لسيرورة شرعية مديدة في الديمقراطيات.

وتُرجمت هذه القرارات إلى سياسات متعلقة بالحيز والمكان عملت على توطين اليهود في المناطق الفلسطينية، وعلى تشظية الموطن الفلسطيني بطريقة تيسر السيطرة على مواطني الدولة اليهودية الجدد الأقل مواطنة.

رسم خريطة الضفة الغربية من جديد: أسافين ألون

يبلغ طول الضفة الغربية ١٢٤ كم وعرضها ٣٠ كم، وقد أدت تضاريسها

في إسرائيل. كان هناك إذاً، ولا يزال، دافع إسرائيلي مُجمَع عليه، ورغبة طاغية في الاحتفاظ بالضفة الغربية وقطاع غزة، وأيضاً ذلك الإدراك المزدوج لعدم الرغبة في ضمّ هذه الأراضي، وعدم القدرة على طرد سكانها طرداً جماعياً. ولذلك، بدا الاحتفاظ بهذه الأراضي مع سكانها فيها، أمراً حيويّاً بقدر الحاجة إلى الإبقاء على الأكثرية اليهودية الحاسمة في الدولة اليهودية مهما تكن المناطق التي تتكون منها.

لقد باتت محاضر تلك الاجتماعات متاحة للمؤرخين، وهي تشير إلى استحالة هذين الدافعين وتعارضهما: شهية امتلاك أراضٍ جديدة من جهة، والإحجام عن طرد سكانها أو ضمّهم من جهة أخرى. غير أن الوثائق تنمّ أيضاً عن رضى عن الذات وتهنئة لها على هذا الكشف المبكر عن سبيل للخروج من هذه المعضلة المنطقية والورطة النظرية المزعومة. فقد كان الوزراء مقتنعين، شأنهم شأن كل من تلاهم من الوزراء، بأنهم وجدوا الوصفة التي تمكّن إسرائيل من الاحتفاظ بالأراضي التي اشتتها، من دون أن تضمّ سكانها الذين تنكرهم، ومع ضمان حصانتها وسمعتها الدوليتين.

وفي الواقع، فإن هؤلاء الوزراء لم يكتشفوا أي شيء جديد، إذ سبق أن اختبروا معضلة مماثلة منذ سنة ١٩٤٨ حين كان عليهم، وعلى أسلافهم، أن يقرروا كيفية التعامل مع الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. وكانوا قد فرضوا على هؤلاء الفلسطينيين حكماً عسكرياً لم يُرفع إلا بعد ١٨ عاماً ليحلّ محله نوع جديد من نظام التفتيش والضبط والقسر. وخفّ هذا النظام الأخير بمرور الوقت، وغداً أشد خفاءً وتعقيداً، لكن الأعداد في الضفة الغربية وقطاع غزة كانت أكبر، ولهذا، حين بدت المواطنة المحدودة

الغربية. لقد كان وزيراً للعمل في الحكومة الإسرائيلية بعد حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧، لكنه لم يكن مهتماً بهذا المنصب وركز اهتمامه بعد الحرب مباشرة على استعمار الأراضي المحتلة، وجعله شاغله الأساسي.

وغالبا ما يتم تلخيص مشروعه بأنه محاولة لإيجاد حل للصراع. وقد قُدِّم ألون في البداية على أنه أبو "الخيار الأردني"، أي التوصل إلى تسوية على الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة بين إسرائيل والأردن، قبل أن تنقح الفكرة على نحو يحل سيادة الفلسطينية محل الأردنية.

وهذه في رأيي صورة تاريخية مشوهة للرجل وأعماله في سنة ١٩٦٧ وبعدها، فهو لم يكن يسعى للتسوية، وإنما للتوسع، وكان أول من فكّر في دقّ أسافين في تلك المناطق. وتألّف كل إسفين من سلسلة من المستعمرات الاستيطانية اليهودية التي أريد لها أن تفصل الفلسطينيين بعضهم عن بعض، وتضمّ أجزاء من الضفة الغربية إلى إسرائيل. وجرى إحكام مفهوم الأسافين لاحقاً على يد أريئيل شارون حين كان وزيراً للإسكان في سنة ١٩٨١، ثم رئيساً للحكومة في القرن الحادي والعشرين.

عبّر ألون عن أفكاره أول مرة في اجتماعي الحكومة في ١٨ و١٩ حزيران / يونيو، وقد عُرضت آنذاك لأول مرة صيغة الحكم الذاتي ونموذج ما يمكن أن ندعوه سجناً مفتوحاً بصفتها أفضل خيار يمكن تقديمه إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتورد المحاضر قول ألون: "أريد أن أمنحهم حكماً ذاتياً، شرط أن يكونوا جزءاً من دولة إسرائيل"، كما أنه يذكر لأول مرة أن مثل هذه الخطة سيشتمل على استعمار يهودي واسع، على "وقائع قانونية وتاريخية" (عوفدوت هيتيشفويوت

وسكانها دوراً حاسماً في اتخاذ القرارات الإسرائيلية على الأرض، ذلك بأن المناطق الأهلة تقع على السلسلة الجبلية التي تخترق وسط الضفة الغربية حيث نجد المدن الأساسية: الخليل وجنين ونابلس والقدس. والمناطق الفلسطينية الجبلية هي المناطق الوحيدة في الضفة الغربية التي شكّلت عقبة واجهت الاستراتيجيين الإسرائيليين، أمّا بقية الضفة الغربية فجرى تصورهما على هذا النحو أو ذاك كجزء متمم للدولة اليهودية الموسعة المستقبلية. ودار الجدل المتعلق بالفلسطينيين الذين يقطنون المحور الجبلي حول ثلاثة خيارات: الترحيل، أو الضمّ إلى الأردن، أو الاستقلال الذاتي. وحين سقط خيار الضمّ إلى الأردن في سنة ١٩٨٨، ولم يعد واقعياً، بات خليط من الخيارين الأولين هو السياسة الأساسية.

قسمت هذه الرؤية الإسرائيلية الخرائطية الضفة الغربية بعد سنة ١٩٦٧ إلى أجزاء يطالها الضمّ، وإلى أماكن "أهله". وهذا التمييز بين المناطق التي يسكنها فلسطينيون وتلك "الخالية" بانتظار الاستيطان اليهودي، هو الذي أملى سياسة إسرائيل الاستعمارية والتهويدية منذ سنة ١٩٦٧. ولذلك، فإنه منذ تلك السنة، يُبذَل الجهد لإنفاذ سياسة الأمر الواقع في تقرير أي المناطق هي التي تُضمّ مباشرة إلى إسرائيل، وأيها التي يجب أن تغدو معازل فلسطينية. ومنذ سنة ١٩٦٧ حتى اليوم، ومناطق وادي الأردن، والقدس الكبرى، والخليل، وغوش عتسيون، تُبْنَى على أنها جزء من الدولة اليهودية الكبرى المستقبلية. وفي نهاية سنة ١٩٧٧، كان في هذه المناطق ٣٢ مستوطنة يهودية (عدا ما يُدعى "أحياء" القدس الشرقية).

كان يغال ألون هو من نسّق أول رسم لخريطة الاستعمار اليهودي في الضفة

لم تُقرّ خطة ألون قطّ بصفتها سياسة حكومية رسمية، إلا إن السياسة الحكومية سارت على هدي أفكاره عن كُتب. وبعد تلك الاجتماعات في سنة ١٩٦٧، تُرجمت أفكار ألون إلى أسافين استعمارية دُقت في الضفة الغربية. وفي ثمانينيات القرن العشرين، استخدم أريئيل شارون الطريقة ذاتها، كي يدقّ أسافين أثنى وأمتن في الضفة الغربية. وفعلاً، فإن أسافين ألون الأولية كانت "متواضعة" قياساً بأسافين شارون. كان ألون في تموز / يوليو ١٩٦٧ وراء الإسفين الذي دُقّ في وادي الأردن، وذلك الذي دُقّ في سفوح الجبال الشرقية في الضفة الغربية (بين بيت لحم والخليل). وكان من الواضح منذ البداية أن دقّ أسافين الاستعمار الاستيطاني اليهودي سيعمل على نزع عروبة ذلك الجزء المحد الذي انتزَع من الضفة الغربية وقطاع غزّة.

اكتمل أول أسافين ألون في سنة ١٩٧١، ونُفذ بالطريقة ذاتها التي سبق أن عمل الاستعمار الصهيوني بها في فلسطين في بداية المشروع، إذ تمثلت الخطوة الأولى في استعمار نقطة بعيدة، ثم المطالبة بكامل المنطقة بين إسرائيل وتلك النقطة، والطرق الواصلة إليها، وبناء نقاط عسكرية متقدمة لحمايتها. وكانت آخر واحدة من هذه النقاط في إسفين ألون هي متسبيه شاليم على شاطئ البحر الميت.

وتوسّع الإسفين شمالاً وغرباً، وبات في سنة ١٩٧٧ مؤلفاً من ٢١ مستعمرة استيطانية. وعمل في حقيقة الأمر على تهويد وادي الأردن في الضفة الغربية. وقد اتبعت التكتيكات ذاتها حول الخليل وبيت لحم خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٧، بغية خلق الدفعة الأولى من أمرٍ واقع جديد في الضفة الغربية. وانتشر عشرات اليهود على خريطة الضفة الغربية الجديدة. ولاتزال هذه

فحوكيوت) مثلما قال بالعبرية. وأشار إلى ضرورة ضمّ منطقة الخليل، أي المدينة والجبال المحيطة بها، إلى إسرائيل، معلقاً أن ذلك يجب أن يجري "من دون اللاجئين" وجنوب الضفة الغربية. ورأى ألون أن تُضمّ بعض المناطق إلى درجة فصلها عن بقية الضفة الغربية، بمعنى أن تغدو خاضعة مباشرة للقانون والقضاء الإسرائيليين، وتحويل الفلسطينيين القاطنين هناك من "قاطنين" إلى مواطنين إسرائيليين: "في قدرتنا أن نتعامل مع العرب في أورشليم ديموغرافياً" (أي أن نحتلمهم). وأضاف أن وادي الأردن يجب أن يكون جزءاً من إسرائيل، وأشار إلى ضرورة دقّ إسفين بين الفلسطينيين في وادي عارة [عرب ٤٨] والضفة الغربية. وقد عنى ذلك، كما لاحظ إياهو ساسون، وزير النقل، في ١٨ حزيران / يونيو، استثناء وادي الأردن ومنطقة القدس من أي مفاوضات محتملة مع الأردنيين. ولم يكن ذلك خطة ألون الشهيرة، وإنما مجرد أفكار مبكرة جداً في شأن تلك الخطة.^٢

وفي الواقع، فإن ألون، في العرض الذي قدّمه للحكومة، لم يكتف بشرح إمكان قيام الحكم الذاتي تحت السيطرة الإسرائيلية، بل وضع أيضاً أساس التمييز بين الفلسطينيين تحت السيطرة الإسرائيلية المباشرة وغير المباشرة؛ وهو تمييز سيشكل أساس اتفاق أوسلو في سنة ١٩٩٣. وهذا المبدأ هو أساس السياسة الإسرائيلية المُجمَع عليها تجاه الضفة الغربية منذ ذلك الحين، وسيقبله المجتمع الدولي بصفته أساس مستقبل الضفة الغربية. وقد قبلته القيادة الوطنية الفلسطينية، لفترة من الوقت في ذروة أوسلو، كصيغة للسلام، إلى أن أدركت بعد عامين تقريباً أنه أبعد ما يكون عن تقرير المصير والاستقلال.

القدس الكبرى. وقد تألفت هذه المنطقة من ثلاث دوائر أو حلقات، كانت الداخلية منها مدينة القدس القديمة، والخارجية القدس الغربية، والأخيرة المناطق الفلسطينية في القدس ما قبل سنة ١٩٦٧ وضواحيها. وتمثل الهدف الأول في تخفيض أعداد الفلسطينيين داخل المدينة القديمة، فبعد أيام قليلة من الاحتلال، جرت تغطية المدينة القديمة بملصقات تدعو كل فلسطيني يرغب في الترحيل إلى الأردن، إلى أن يسجل اسمه في دار المحكمة. ومُنح الفلسطينيون خمسة أيام لاتخاذ قرار طوعي، قبل أن يُؤمر الفلسطينيين المقيمون في الحي اليهودي، في ١٨ حزيران / يونيو، بالمغادرة. ونشرت "هآرتس" تقريراً عن هذا الحدث في إحدى صفحاتها الداخلية: "صدر أمر لكثير من العرب الذين يعيشون في الحي اليهودي بأن يغادروه... وشهد كثيرون من النساء والأطفال والرجال يخرجون من الحي، وهم يحملون على أكتافهم ملابسهم وأثاثهم ومعظمهم من لاجئي ١٩٤٨ أو ذريتهم." ولم يمنع تقرير الصحيفة كبير مراسليها العسكريين من كتابة مزيد عن فرار الفلسطينيين الجماعي الطوعي من القدس عبر جسر أَللنبي المتضرر على نهر الأردن. وهذا الكلام المزدوج لا يزال يقترب بالتغطية الإعلامية الإسرائيلية إلى اليوم: المراسلون على الأرض ينشرون التقارير عن واقع معين يشتمل على جور وإساءة، والمحروون يكتبون خلاصات عن الحوادث ذاتها تصف هذه الجرائم بأنها أفعال دفاع عن النفس وسياسات لا غبار عليها. والزمن عامل يكشف هذه المغالطات لكنه لا يخلقها. وهذا هو السبب في أن هذه الظاهرة تواصلت خلال الانتفاضة الثانية كما كشف تماماً نائب رئيس تحرير سابق في واحدة من أهم الصحف اليومية الإسرائيلية، هو دانييل دور.^٨

المستعمرات "المقاتلة" إلى اليوم في قلب الإجماع الإسرائيلي ولا يشير إليها الإعلام الإسرائيلي مطلقاً على أنها هيتشفوت، أي مستعمرات ما وراء حدود ١٩٦٧. وفي سنة ١٩٧٦، قال يتسحاق رابين في وادي الأردن، وكان رئيساً للحكومة: "هذه المستوطنات ستبقى هنا زمناً طويلاً. لم نبن مستوطنات لنُخليها." وكل مكان أمكن انتزاعه بالربط بين المستعمرات الأولى المتباعدة كان يُفترض به أن يغدو في المستقبل جزءاً من دولة إسرائيل، لكن تسارع استعمار ذلك الجزء من الضفة الغربية تباطأ مع صعود الليكود إلى السلطة في سنة ١٩٧٧، إذ كانت الحكومة الجديدة مهتمة بتوفير الموارد لاستعمار أجزاء أخرى من الضفة الغربية. بيد أن حكومتي العمل، إشكول (١٩٦٧-١٩٦٩) ورايين (١٩٧٤-١٩٧٧)، أنهتا بمرور الوقت رسم معالم السجن الكبير الذي حشرتا فيه الفلسطينيين. وفي سنة ١٩٦٨ أعلن رئيس الحكومة ليفي إشكول بوضوح الحد الشرقي لسجن الضفة الغربية الكبير، قائلاً: "نهر الأردن هو حدود إسرائيل الآمنة."^٩ وفي الوقت الذي بدأت تظهر المستعمرات الاستيطانية اليهودية "المقاتلة"، كان إسفين آخر يُدق في منطقة القدس الكبرى. وهنا أيضاً جرى استخدام المبدأ ذاته الذي سبق أن قسم الضفة الغربية إلى "ضفة فلسطينية" وأخرى "غير فلسطينية".

إسفين القدس الكبرى

كانت القدس الشغل الشاغل الأول في استعمار الأراضي التي احتلت حديثاً. وحقيقة أن القدس لا تزال اليوم هي الشغل الشاغل إنما تدل على الثبات الفلسطيني في وجه السياسة المنهجية لتهود منطقة

الكبرى، هي الحدود الحالية للمدينة. وكما كتبت الصحافية الإسرائيلية ليزلي صوصر في "الجيروزاليم ريبورت"،^{١١} فإن الخط الذي رسمه زئيفي "لم يتضمن الكيلومترات المربعة الخمسة التي تتألف منها القدس الشرقية العربية فحسب، بل الـ ٦٥ كم^٢ أيضاً التي يتألف منها الريف والقرى المحيطة، ومعظمها لم يكن له أي صلة ببلدية القدس، وغداً بين ليلة وضحاها جزءاً من عاصمة إسرائيل الأبدية الموحدة."^{١٢}

وفي سنة ١٩٧٠، فعلت الحكومة الإسرائيلية قانوناً من أيام الانتداب يعود إلى سنة ١٩٤٣، نظراً إلى ما يوفره لها من عون في مصادرة الأراضي داخل إسرائيل، وطبقته على القدس المحتلة. وجرت في ظل هذا القانون (الذي يقضي بتملك الأراضي الخاصة من أجل المنفعة العامة) مصادرة ١٧,٠٠٠ دونم، جميعها ملكية خاصة لفلسطينيين. وعلى هذه الأرض أقيمت الأحياء، أو الشخونات، وكانت تسميتها على هذا النحو تعبيراً ملطفاً اعتاد الجميع في إسرائيل الصهيونية استخدامه لوصف سرقة الأرض واستعمار القدس الكبرى. وتحظى أسماء هذه الأحياء بأهمية خاصة لأن جميع الإسرائيليين يعترفون بأنها مستوطنات، بما في ذلك أنصار معسكر السلام. ويعيش في هذه المنطقة اليوم نحو ٢٠٠,٠٠٠ يهودي.

بدأت مصادرة الأراضي الجماعية في القدس على نحو جدّي في نهاية سنة ١٩٦٨ تقريباً، وسرى ذلك على آلاف الدونمات، بما في ذلك المباني مثل المدارس والمستشفيات. وكان ديوان رئيس الحكومة يوجّه الإعلام المحلي في أثناء تلك الموجة من المصادرة الجماعية إلى نشر وقائع ذات صدى إيجابي، مثل وجود مرضى فلسطينيين في المشافي الإسرائيلية بغية تشتيت الانتباه وإسكات النقد.^{١٣} وسرعان ما اشتدت المصادرة

لم يعبر الدبلوماسيون والصحافيون الأجانب إلا عن قليل من الاهتمام، ونقلوا أكاذيب محضّة من دون أن يرفّف لهم جفن، وسارعوا إلى ابتداع لغة دعائية مسطحة. فقد تحدث حاييم هيرتسوغ، حاكم القدس العام ورئيس إسرائيل لاحقاً، عن رغبة الفلسطينيين في جمع شمل عائلاتهم في الأردن. وعلى الرغم من إشارة "التايمز" اللندنية وبعض أعضاء البرلمان البريطانيين إلى وجود مشكلة لاجئين جديدة، فإن الحكومات الغربية لم تتطرق إلى هذه التقارير في حوارها الأساسي مع الدولة اليهودية.^{١٤}

ويمكن تقدير حجم التهجير الإجمالي من الحاجة التي برزت في ١٩ حزيران / يونيو ١٩٦٧ إلى إقامة مخيمات في الأردن للمهجرين الفلسطينيين. ففي ذلك اليوم، ورد في تقرير لمدير الأونروا في الأردن أن ١٠٠,٠٠٠ لاجئاً جديداً قدّم من الضفة الغربية، ومعظمهم لاجئون للمرة الثانية، وسيلحق بهؤلاء آخرون كثير، في حين بدأت الحكومة بتوطين اليهود مكانهم في منطقة القدس الكبرى. وقال دايان لصحيفة "هآرتس" إن المئة الذين "غادروا" لن يُسمح لهم بالعودة لأنهم أعداء لدولة إسرائيل.^{١٥}

وصوّر التحول الدراماتيكي الذي اعتري مشهد مدينة القدس وريفها وضواحيها، في الحديث الإسرائيلي الرسمي المعهود، على أنه نوع من التخطيط المدني. لكن ما بدأ في سنة ١٩٦٧ ولا يزال مستمراً حتى اليوم، هو عملية تطهير عرقي قائمة على مصادرة الأراضي. فخلال السنتين ١٩٦٧ و١٩٦٨، كان هذا التخطيط المدني المزعوم عملية عسكرية بامتياز، ولذلك، عُهد بها إلى الجنرال رجبعم زئيفي، قائد المنطقة الوسطى. وغدت الحدود التي عمل على إقامتها بصفتها الحدود البلدية للقدس

بمثابة انتقام من "الإرهاب الفلسطيني" (وخصوصاً الهجمات الانتحارية). وفي الواقع، فإن سياسة الاستيطان لم يكن لها أي علاقة بـ "الانتقام"، وهي تسبق كثيراً أي هجمات انتحارية، وقد استمرت طوال سنوات الاحتلال، لكنها تقدّم على هذا النحو، للاستهلاك المحلي بصورة خاصة. هكذا، وحتى حين كان اتفاق أوسلو لا يزال حديث العهد ومحتفى به، كان يُعاد ابتكار مفهوم القدس الكبرى بصفتها تشتمل على ٦٠٠ كم^٢، أي ١٠٪ من الضفة الغربية. كما بُنيت مستوطنات تابعة في مناطق قريبة من هذه القدس الكبرى بنية استخدامها في المستقبل كجسور بريّة بين القدس الكبرى وبقية المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

وبعد عقد من الاحتلال، كان إسفين القدس مكوناً من ١٥ حيّاً استعماريّاً ضخماً، أهمها الحي اليهودي الذي أقيم بعد الاحتلال وبات يُشكّل خمس المدينة القديمة (١١٦ دونماً من مجموع ٦٦٨). وقبل الاحتلال كان ٦٠٠٠ فلسطيني يعيشون هناك في ثلاثة أحياء هي: حيّ المغاربة الذي هُدم تماماً، وحي النصارى وحيّ الشرف اللذان أُزيلا تماماً. وكان في هذه الأحياء خمسة مساجد، وأربع مدارس، وسوق تاريخية وجادّة تجارية تعود إلى العهد المملوكي. وقد طال التهويد ذلك كله. واتخذ الاستيلاء على الحيّز طرقاً معمارية شاملة وحديثة جداً سعت لصهر المنظر القديم والبناء الحديث. وفي سنة ٢٠٠٥ كان يعيش في تلك المنطقة ٢٠٠٥ مستوطن يهودي، ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد كثيراً في القرن الحادي والعشرين. أمّا المستوطنات الأخرى فهي: نيفي يعقوب؛ رموت؛ غيلو؛ تالبيوت؛ معالوت؛ دفنا؛ مجمع الجامعة العبرية؛ التلة الفرنسية؛

واتضح أن العالم، بصورة عامة، سيتغاضى عن ذلك كما تغاضى عن ضمّ القدس الشرقية إلى الدولة اليهودية.

وتمثلت الوسائل الأساسية التي استُخدمت في إسفين القدس، في سرقة منهجية للأرض، والاستعمار الاستيطاني، وإقامة مناطق خضراء (أي مناطق محظورة على الفلسطينيين)، وهدم البيوت، وعدم السماح للفلسطينيين بأن يوسّعوا بيوتهم وشققهم القائمة. وبات هذا الإسفين الذي دُعي بلدية القدس الكبرى، نوعاً من المتحوّل الأميبي الذي راح ينمو كل يوم مبتلعاً مزيداً من المناطق، ومجرداً إياها من عروبته، ومستعمراً إياها، ومجبراً أهلها الفلسطينيين على مغادرتها، فرادى وجماعات.^{١٤}

وكان اقتصار الاستثمار الحكومي على الحد الأدنى فيما يتعلق بأي بنية تحتية مستقبلية لازمة لسكن الفلسطينيين (مع أن المواطنين الفلسطينيين يدفعون الضرائب ذاتها التي يدفعها المستوطنون)، من الوسائل الأخرى لتوسيع هذا الإسفين. وكشف بحث فلسطيني قريب العهد وذو علاقة بإسفين القدس الكبرى أنه خلال الأعوام الثلاثين الأولى من الاحتلال لم يكن يُستثمر في القسم الشرقي من المدينة سوى ٥٪ من الضرائب (ويبدو أن العقد التالي لم يكن مختلفاً).^{١٥}

ومن اللحظات الحاسمة في تاريخ هذا الإسفين تحوّلته إلى كيان مادي واضح المعالم في ظل البنود الأولى من اتفاق أوسلو في سنة ١٩٩٣. وعنّى ذلك أن التهويد ونزع الطابع العربي اللاحق، هما ضمن المعايير التي يعترف بها اتفاق أوسلو كجزء من "إسرائيل" الآن أو في المستقبل. ولاحقاً، عندما أخفق اتفاق أوسلو، راحت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تزعم أن المستوطنات الجديدة ضمن منطقة القدس الكبرى هي

الأخيرة، تذكير الرأي العام العالمي بأن هذه السياسة لا تزال سارية حتى الآن: حين هُدمت مئات البيوت في أحياء القدس وفي قرية سلوان. لكن قلة قليلة هي التي تدرك أن هذه السياسة قديمة قديم الاحتلال، ففي السنوات العشر الأولى بعد الاحتلال كان ثمة سعار من هدم المنازل داخل أسوار مدينة القدس القديمة وخارجها: إذ هُودت البيوت العربية بهذه الطرائق، وحول بعضها إلى شوارع معبّدة ومنتزهات. وكتب معماريون تملكهم الرهبة إلى وزارة الداخلية في ٢٠ حزيران / يونيو ١٩٦٧ ضد افتقار ذلك السعار إلى التخطيط،^{١٦} لكن اهتمامهم هذا كان مصيره التجاهل. إلا إن عمليات السلب بعد ذلك باتت أكثر منهجية.

وكان ثمة طريقة أخرى، كثيراً ما استُخدمت في العشرين عاماً الماضية، هي إصدار مراسيم خاصة بمناطق معينة بصفتها "رئات خضراء"، جعلتها مناطق محظورة على الفلسطينيين. وقد بُنيت المستوطنات اليهودية على كثير من هذه "الرئات"، كما حدث في جبل أبو غنيم (هار حوماه). وفي هذه الحالة المحددة، كما هي الحال ضمن قضاء القدس، أي داخل إسرائيل، جرى الحصول على الأرض من خلال قانون إسرائيلي جديد متعلق بالتخطيط شرع هذه المصادرة المحددة. وبغية جذب مستوطنين يهود جدد للاستيطان هناك، وسط القرى والأحياء الفلسطينية، نشرت شركة البناء ملصقاً يُظهر مستوطنة يهودية مستقبلية لا يحيط بها سوى الجبال الخالية من أي قرى أو أحياء على الرغم من وجود هذه الأخيرة في حقيقة الأمر.^{١٧}

حين قدّم ألون إلى الحكومة خطة أخيرة في أوائل سبعينيات القرن العشرين، ولم تكن المصادقة جرت عليها بعد كاستراتيجية

غفعات همفتار؛ رموت شلومو؛ بسغات زئيف؛ بسغات عومر؛ رمات إشكول؛ منطقة عطروت الصناعية؛ غفعات همطوس؛ هار حوماه. وقد بُنيت كل واحدة من هذه المستعمرات الاستيطانية على أرض خاصة جرت مصادرتها من القرى والأحياء الفلسطينية في منطقة القدس الكبرى. وحين تُحدّد هذه المستعمرات الاستيطانية على الخريطة يمكن أن نرى كيف حولت الضواحي الفلسطينية والريف الفلسطيني حول القدس إلى حلقة داخلية تحيط بها وتقسّمها حلقة من المستعمرات الاستيطانية اليهودية. ومن الجدير بالذكر مرة أخرى أن هذه المستعمرات، حتى في الذهن الصهيوني الأكثر ليبرالية، تشكّل جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل، لا من الضفة الغربية.

وستكون نهاية البناء في سنة ٢٠٢٠، وتشمل الخطة البلدية الأساسية لتلك السنة، سدّ الفجوات، كالاستيلاء على أراضي قرية الوجلة التي تبلغ مساحتها ٢٠٠٠ دونم، وبناء مستعمرة جديدة هي غفعات يائيل غربي جيلو، تضم ١٣,٠٠٠ منزل لـ ٥٥,٠٠٠ مستوطن، الأمر الذي يدقّ إسفيناً يمتد من غوش عتسيون إلى القدس.

ولم يتحقق تقليص الحيّز الفلسطيني في المنطقتين كليهما، القدس الكبرى وبقية الأراضي المحتلة، عبر مصادرة الأرض والاستيطان اليهودي وحدهما، بل إن الوسائل الأخرى اشتملت على مراسيم وقوانين تمنع الفلسطينيين من توسيع أبنيتهم، وتضع رسوماً على رخص البناء الجديدة لا يقوى عليها الفلسطينيون العاديون.

ولم تكن الحيلولة دون الضمّ هي الأمر الجوهري هنا، وإنما استخدام هذا القرار البلدي الأولي لتبرير هدم المنازل الكثيف على مرّ السنين. وجرى، في الأعوام القليلة

أن تقر، كما فعلت في ١٨ حزيران / يونيو،
"إعادة تأسيس" غوش عتسيون.

وبعد أسبوع من نهاية حرب حزيران /
يونيو ١٩٦٧، أقيمت أول مستعمرة
استيطانية يهودية في الضفة الغربية، هي
كفار عتسيون، بمباركة من الحكومة. وبعد
سنة أشهر، في عيد الفصح في سنة ١٩٦٨،
دخلت أسر المستوطنين حديقة فندق في
الخليل غداً عملياً ثاني مستعمرة استيطانية
في الضفة الغربية.

وتمثل دور ألون، بصفته رئيساً للجنة
الوزارية الخاصة بالاستيطان، في تحويل
هذه المبادرات الحماسية إلى خطة أساسية،
وبتوجيه منه أقيمت، خلال العقد الأول
من الاحتلال، ٣٠ مستعمرة تتسع لـ ٥٠٠٠
مستوطن. وفي أيام حكومة غولدا مئير
(١٩٦٩ - ١٩٧٥) غداً شمعون بيرس راعي
المستوطنين الأساسي الذي بذل جهداً كبيراً
لشرعة استيطانهم الواسع الانتشار، وكانت
جهوده وراء قيام مركزين مستقبليين لنشاط
المستوطنين في الضفة الغربية هما: عوفرا
وكادوم.

ومع وصول أول المستوطنين اليهود في
سنة ١٩٦٨ إلى الخليل، زاد عدد المراسيم
التي تجيز مصادرة الأرض وتقليص الحيّز
الفلسطيني، كما زاد تكرارها. وبدأ ذلك
بالمرسوم ٢٩١ في نهاية تلك السنة، والذي
جمّد أي إجراء لتسجيل الأرض، وأعاد النظر
في أمر الموارد المائية بما يمهد لاستيطان
يهودي واسع.

وعاد ذلك بنوع من الارتياح النفسي على
المستوطنين الصهيونيين المحبطين الذين
سبق أن فعلوا ذلك في ظل قيود الانتخاب
وبإشرافه، وبات في قدرتهم الآن أن يفعلوه
من جديد، ومن دون أي تدخّل.
وبموازاة ذلك، استُخدمت أيضاً مراسيم
الأرض المبكرة لإيجاد حضور عسكري

رسمية، ولن يصادق عليها لاحقاً، كانت
أسافينه سبق أن انتزعت من الضفة
الغربية جزءاً كبيراً من الأرض بُنيت عليها
المستوطنات اليهودية. وكانت هذه هي خطة
الاستيطان بحسب الاستراتيجية الرسمية
التي تقضي بتقسيم الضفة الغربية إلى
مناطق يهودية، وأخرى فلسطينية. ويروي
البحث البارز والشامل الذي قدّمه عكيفا إدار
وإديث زرتال بشأن المستوطنات اليهودية
في الضفة الغربية، تاريخ هذا الاستيطان
الذي بدأ بمستوطنين أيديولوجيين استوطنوا
من دون أي رخصة، ثم جرت شرعتهم
لاحقاً، وخلقوا لوبي بالقوة وسّع
المستوطنات اليهودية إلى حيث هي اليوم.^{١٨}
وتستحق أيديولوجيا المستوطنين مقالة
مستقلة. أمّا في هذه المقالة، فالنقاش
مختلف: فما يهّمنا هو الاستراتيجية التي
تشكّلت في سنة ١٩٦٧، بصرف النظر عمّا
إذا كان هنالك دافع أيديولوجي محدد
للاستيطان في الضفة الغربية، إذ رغبت
الحكومات المتعاقبة في أن تغتصب الأرض
وتهودها كجزء من خلق أمر واقع جديد في
المنطقة.

حركة المستوطنين

كانت فكرة استيطان اليهود، في أجزاء
محدودة من الضفة الغربية على الأقل، محلّ
دعم لدى جميع ألوان الطيف الصهيوني
السياسي تقريباً، حتى قبل انتهاء القتال.
وقد بدأ ذلك بمقالة لدافيد بن - غوريون
في "هآرتس" في ٩ حزيران / يونيو ١٩٦٧
اقترح فيها استيطان منطقة القدس الكبرى
وغوش عتسيون (وهذه الأخيرة مجموعة
من المستوطنات الصهيونية التي أقيمت
قبل سنة ١٩٤٨ جنوبي القدس). وكان بن -
غوريون يعلن في الحقيقة أن الحكومة توشك

والسلب ضد الفلسطينيين حيثما يوجدوا. وهذا هو السبب في أن أيديولوجيي حركة العمل الصهيونية المحنكين أدوا ذلك الدور الحاسم في اللوبي الاستيطاني من أجل السماح لليهود باستيطان الأراضي المحتلة عاجلاً لا آجلاً.

لقد استُخدم المستوطنون أداة، وفي الغالب ذريعة لتبرير مصادرة الأرض، كما رسم حضورهم الحيز "الفلسطيني" في الضفة الغربية على ذلك النحو الواضح الذي حال دون توسيع الفلسطينيين حيز عيشهم هناك. بل إن أعمال المستوطنين السيئة خدمت الاحتلال كأداة لممارسة التطهير العرقي ضد الفلسطينيين المقيمين بجوار المستوطنات. وكان الدافع الاستيطاني وحركة الاستيطان هما القوة الملائمة لتنفيذ سياسة هي بمثابة انتهاك صارخ للقانون الدولي والاتفاقيات الدولية. وأزاحت هذه السياسة المسؤولية عن كاهل الدولة وألقتها على جماعات ممالئة مزعومة. ولذلك، فإنه بعد أن رَسَم سلب الأرض حدود السجن الكبير جغرافياً وحركيًا، جرى تدعيمه أكثر بخريطة من المستعمرات الاستيطانية اليهودية التي أعطته هيئته. وأكد العيش في تقارب بين الجماعتين، الفلسطينيين المحتلين والمستوطنين، صورة السجن هذه، إذ أحيطت كل مستعمرة، وكل كتلة من المستعمرات بسياج مكهرب وأسوار حصرت المستوطنين داخلها، غير أن هذه الجماعات المُقفل عليها طوّقت الفلسطينيين في عشرات السجون الصغيرة ضمن مجمّع الضفة الغربية وقطاع غزة الكبير.

وبهذا الصدد، دعوني أؤكد من جديد قناعتي بأن من الخطأ الزعم، كما يفعل معظم الليبراليين الصهيونيين، أن حركة المستوطنين هذه استمدت قوتها من غزوها جميع أجهزة الدولة في إسرائيل، وحيازتها

واسع وسط المناطق الفلسطينية. وبين سنتي ١٩٦٨ و١٩٧٠ أصدر الحاكم العام في الضفة الغربية سلسلة من المراسيم بقصد الاستيلاء على الأملاك لأغراض عسكرية، وكان نتيجة ذلك الاستيلاء على ٥٠,٠٠٠ دونم.

ونحو سنة ١٩٧٠، جرى دمج هذين الجهدين، الاستيطان اليهودي والحضور العسكري، وتم اغتصاب الأرض لإقامة منشآت عسكرية مع توقّع تحويلها إلى مستعمرات استيطانية لاحقاً. ووسم هذا الاستيلاء سلوك حكومات العمل خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٧.

لم تكن الحكومة هي التي اختارت جميع المواقع، ولم تكن المستوطنات كلها متوافقة مع خطة ألون، غير أن التنسيق كان تاماً بصورة عامة منذ سنة ١٩٦٨، وخصوصاً بعد سنة ١٩٧٧، ونادراً ما اصطدم الدافعان، الأيديولوجي والحكومي.

مثل القرار الرسمي بالاستيطان انتهاكاً خطراً للقانون الدولي، لأن اتفاقية جنيف تطالب القوة المحتلة بالأب لا تغيير الوضع القائم إلا بأقل قدر ممكن خلال سيطرتها. ويتمثل أحد أوجه هذا الالتزام في أن عليها أن تترك الأرض للشعب الذي تجده هناك، وفي ألا تجلب شعبها للإقامة في تلك الأرض. ويستند هذا الحظر إلى البند ٤٩ من الاتفاقية، الذي ينصّ على أنه: "يحظر على قوة الاحتلال نقل أو ترحيل أقسام من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها."^{١٦} وفي الواقع، فإن ثمة تواصلًا بين استيطان فلسطين قبل سنة ١٩٦٧ وبعدها. والدافع إلى الاستيلاء على الضفة الغربية وقطاع غزة هو الدافع ذاته الذي ساق القيادة الصهيونية إلى ممارسة التطهير العرقي ضد كثير من الفلسطينيين في سنة ١٩٤٨، وغير ذلك من سياسات الاضطهاد

توفي خلفه ابنه الحاخام تسفي يهودا كوك، وقد توفي في سنة ١٩٨١ بعد أن بلغ التسعين من العمر. وفي ستينيات القرن العشرين، كان يعلم في معهد "مركز هراب"، حيث وضع أسس غوش إيمونيم. ولا يزال هذا المركز حتى اليوم، كليةً أساسية للمستوطنين.

تتمثل جدّة هذا الطور من الاستيطان الصهيوني في تطور لافت لأسلوب حياة ثيوقراطي مضاد بزغ في المستوطنات المنعزلة، وخصوصاً تلك التي ليست جزءاً من كتلة استيطانية كبرى ضمّت إلى إسرائيل. فقد خلق اليهود الأورثوذكس غير الصهيونيين كياناتهم الثقية التي ما كان يمكن احتمالها أو التسامح معها في الدولة اليهودية الأكثر علمانية، واستطاعوا أن يفرضوا قواعد للإقصاء والإدناء كانت مستحيلة ضمن حدود ما قبل سنة ١٩٦٧. ولذلك لا تزال مستوطنة كيدوميم المنعزلة، وهي واحدة من مستوطنات ما بعد سنة ١٩٦٧ المقاتلة، قائمة إلى اليوم بمثابة معزل أورثوذكسي لا يرحب بالمرأة التي ترتدي البنطال، وهو أقرب إلى صورة الرائد الملتحي الذي يحمل مسدساً، أو إلى مقاتل "القاعدة" منه إلى الصهيونيين المحدثين اليوم. ويشغل المعبد في مثل هذه التجمعات قلب الحياة الروحية والسياسية على حدّ سواء.

طوّرت المستوطنات أيضاً نوعاً من الملاذ البعيد هرباً من الضرائب، فقد استخدمت العمالة الفلسطينية الرخيصة، ولم تُفرض عليها أي ضرائب، لأن الحكومة اعتبرت أن هذه المستوطنات موجودة في مناطق خطرة أمنياً، الأمر الذي منحها امتيازات خاصة، وجلب لها معونات في جوانب الحياة كافة. وتطور أيضاً نوع من الازدواجية: فمن جهة أولى، غدا الاستيطان الأداة الرئيسية للحدّ من الوجود الفلسطيني في المناطق

السلطة اللازمة لإنفاذ أيديولوجيتها التي تدعو إلى قيام إسرائيل الكبرى. وأحسب أن العكس هو الصحيح: أي أن هذه الأيديولوجيا، ومَن يؤمنون بها، ممن تركوا أثرهم في فلسطين وغيرها منذ سنة ١٨٨٢، كانوا بحاجة إلى المستعمرات الاستيطانية كي يوسّعوا رؤيتهم وينفّذوها. وحين انتقل مركز القوة في إسرائيل من العمل إلى الليكود في سنة ١٩٧٧، كان الفارق الوحيد أن الجناح اليميني أراد مزيداً من السيطرة المباشرة على الضفة الغربية، وبالتالي، مزيداً من المستوطنين اليهود.

وفي الواقع، فإن حركة المستوطنين ذاتها التي عادة ما توضع، من منظور صورة إسرائيل الخارجية، على يمين الخريطة السياسية الإسرائيلية، ولا تُقرن صراحة بالقوى الصهيونية الاشتراكية العلمانية ثم الليبرالية التي أعدت سياسة السلب ومارستها منذ سنة ١٨٨٢، هذه الحركة كانت موجودة أيضاً قبل سنة ١٩٦٧، ولم "تخلقها" الحرب.

غير أن هناك تيارات متنوعة في الحركة الاستعمارية الصهيونية، فتلك التي أمسكت بزمام القيادة في قلب الضفة الغربية إنما صدرت عن الجانب القومي الديني في الصهيونية، بينما تلك التي استوطنت وادي الأردن أقرب إلى الصهيونية الاشتراكية، وتلك التي في القدس الكبرى ليس لها أي لون أيديولوجي محدد خاص بها. إلا إن دفع اليهود القوميين الدينيين هو الذي اجتذب معظم الاهتمام بسبب حضوره الكبير وأيديولوجياته المتعصبة.

كانت حركة المستوطنين هذه قد تأسست في عشرينيات القرن العشرين، على يد الحاخام أبراهام يتسحاق كوك، وهو واحد من آباء الأصولية اليهودية المتطرفة^{٢٠} والذي رأى أتباعه أن لديه وحياً إلهياً. وحين

يستخدمون أطفالهم، ومن دون وازع، في التحريض، كما حدث في إحدى القرى الفلسطينية حين قام ١٦ صبياً وفتاة من مستوطنة ألون موريه برحلة استفزازية إلى قرية بيتا، على بعد ١٥ كيلومتراً جنوبي غربي نابلس، وفتح مرافقهم المسلح النار على شباب فلسطينيين كانوا يقذفونهم بالحجارة، وقُتل في تلك المواجهة شابان فلسطينيان وفتاة من المستوطنين ومرافق مسلح.^{٢١}

وفي الفترة المفضية إلى الانتفاضة الأولى، كان ثمة علاقة جدلية بين استراتيجية الحكومة في دقّ الأسافين في الأراضي الفلسطينية، والخريطة الأيديولوجية التي اختير المستوطنون على أساسها. وكان إدار وزرتال محقّقين تماماً في القول إن المستوطنين هم الذين كانوا، بمرور الأعوام، وعلى نحو متزايد، يحدون توقيت الاستيطان وسرعته وخريطته النهائية، في حين كان دور الحكومة يتناقص على هذا الصعيد (باستثناء الفترة التي استلم فيها أرئيبيل شارون عدة وزارات، الزراعة والدفاع والبنية التحتية، فعمل على التنسيق بين كلتا السياستين، مع تجاهل المستوطنين الأيديولوجيين تماماً حين كان رئيساً للحكومة في سنتي ٢٠٠١ و ٢٠٠٣ على التوالي).

استراتيجية الاستيلاء على الأرض:

١٩٧٧-٢٠١٢

تمثل النجاح الرئيسي الذي حققه المستوطنون في دفع التهويد إلى مدى أبعد من أسافين ألون، أو من العقد الأول من الاستعمار الاستيطاني للضفة الغربية. ومنذ تسلّم حزب الليكود زمام السلطة، سعى لبناء المستوطنات، عاملاً على توسيع رقعتها في

المحتلة، وبذلك غدا المستوطنون جزءاً لا يتجزأ من الحكم الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، ومن جهة أخرى، عمل بعض قطاعات في هذه التجمعات على خلق دولة ضمن الدولة، الأمر الذي ترك أثره في طابع الدولة اليهودية العلماني، وشكّل تحدياً له. غير أن حضور المستوطنين في حياة الفلسطينيين لم يكن ثنائياً البعد فقط، لأن حرية الحركة، وحق التملك، وحق المحاكمة العادلة، كانت بين كثير من الجوانب الحياتية الفلسطينية الأخرى التي تأثرت في تلك السنوات جزاء وجود جيرانهم الجدد. وغالباً ما كان إنكار هذه الحقوق الأساسية يُبرّر بتلبية حاجات المستوطنين الذين كانت لرفاهيتهم الأولوية المطلقة. وتمثّل أسوأ وجه لهذه السياسة في قطاع غزة، إلى حين إجلاء المستوطنين في سنة ٢٠٠٥، في مصادرة موارد القطاع المائية وتسخيرها للمستوطنات.

وآذي المستوطنون عيش الفلسطينيين بطرائق أخرى، فقد سُمح لهؤلاء المستوطنين بأن يتصرفوا كعصابات منظمة ترهب الفلسطينيين المجاورين. وكان ذلك بدأ في ثمانينيات القرن العشرين ولم يتوقف منذ ذلك الحين، وظهر في البداية على أنه من فعل "مجموعة سرية يهودية" سيئة السمعة استهدفت في سنة ١٩٨١ النخبة السياسية في الضفة الغربية، وأصابت بجروح خطيرة عدداً من السياسيين القادة، ثم واصلت بأذيات أكثر منهجية تصاعدت أيام اتبعت إسرائيل نموذج السجن الأمن إلى أقصى درجة خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٣، ثم من سنة ٢٠٠٠ حتى اليوم.

وفعلاً، فإنه ما إن اندلعت الانتفاضة الأولى في سنة ١٩٨٧، حتى ازداد تحريض المستوطنين ضد أهل الضفة وقطاع غزة، وغدا أشد وحشية. وراح هؤلاء المستوطنون

وينص ذلك القانون على أن الأرض التي لا تُزرع لثلاثة أعوام متتالية تصبح ملكاً للإمبراطورية العثمانية، أو الدولة. وفي اليوم التالي، استقل شارون مروحية، وأعاد التحليق مراراً وتكراراً بهدف تحديد الأراضي التي كانت تبدو صحراوية، ثم الإشارة إليها على الخريطة بصفتها أرضاً مواتاً. وغني عن القول أن التجربة العثمانية لا علاقة لها البتة باستعمار الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أنه كان هناك اتفاق ضمني بين المحكمة العليا والبيروقراطية الفعلية على استعمار تلك المناطق التي يتوفر لاستعمارها إطار قانوني.

شيئاً فشيئاً راحت منهجية الأرض الموات تحل محل المنهجية السابقة في الاستيلاء على الأراضي الخاصة. فحتى سنة ١٩٧٩، كانت الطريقة الرئيسية المتبعة في الاستعمار الاستيطاني إعلان الأرض المرغوب فيها أرضاً ضرورية لتحقيق أهداف عسكرية، وغالباً ما كان ذلك من أجل بناء قاعدة عسكرية جديدة، كي تستحيل القاعدة مستوطنة بعد ذلك. وهكذا بدأت رقعة المستوطنات في الضفة الغربية تتسع كي تشمل كل من المستوطنات التالية: متتياهو؛ نيفي زوف؛ ريمونيم؛ بيت إيل؛ كوخاف هشاحر؛ ألون شفتوت؛ عازار؛ فرات؛ هار جيلو؛ ميغدال عوز؛ غيتيت؛ ويتاف؛ كريات أربع وغيرها. وبعض هذه المستوطنات عبارة عن بلدات صغيرة، في حين أن بعضها الآخر تجمّعات صغيرة، ولا يقتصر دورها على توسيع حدود الدولة اليهودية، بل هي أيضاً مراكز رصد ومراقبة وسط السجن الكبير الذي شيّده الإسرائيليون.

غير أن هذا المنهج تعرّض لانتقادات دولية شديدة أثرت في المحكمة العليا. ففي سنة ١٩٧٩، قررت حكومة الليكود أن تمثل لأمر المحكمة العليا التي اعتبرت تحويل

الضفة الغربية "الفاصلية".

كان أريئيل شارون هو العقل المدبر لتلك المرحلة، وكان قد دخل المشهد السياسي بصفته بطلاً أنقذ إسرائيل في حرب ١٩٧٣، وساهم في تنظيم المعارضة اليمينية باسم حزب الليكود الذي انتزع زمام السلطة من حزب العمل الذي سيطر [على مقدرات الحكم والدولة] منذ انطلاق المشروع الصهيوني. وكان هدف شارون واضحاً في توسيع الاستعمار اليهودي كي يتجاوز حدود مشروع ألون، ويطل أجزاء أخرى من الضفة الغربية.

ويمكن القول إنه لو كان الأمر بيد شارون، لكان استولى على الأرض من دون أي تردد، غير أن أعضاء الحكومة، شأنها شأن رئيسها مناحم بيغن، كانوا من أنصار القانون والنظام أكثر منه، الأمر الذي جعله بحاجة إلى طريقة قانونية تتيح له تحقيق هدفه. وتمثل مشروعه الرئيسي في العثور على طريقة قانونية لتحويل الأملاك الفلسطينية إلى أراضٍ قابلة للمصادرة من طرف الدولة من أجل الاستعمار الاستيطاني اليهودي.

وهكذا، أعاد الخبراء القانونيون لدى الحكم العسكري في الأراضي المحتلة تعريف ملكية الأرض بطريقة أتاحت لإسرائيل الادعاء أن جزءاً مهماً من الأرض كان ملكاً للدولة، أو غدا كذلك. وكان أحد البيروقراطيين الحكم البارزين هو الذي قال بهذه الفكرة في اجتماع عقده شارون معهم جميعاً بعد أن أصدرت المحكمة العليا قراراً واضحاً بعدم السماح بمصادرة الأراضي الخاصة الفلسطينية. فقد اقترح هذا الخبير القانوني العسكري أن يعرف الجزء الرئيسي من أراضي الضفة الغربية بأنه أرض موات، وذلك وفقاً للقانون العثماني المتعلق بمسألة الأرض، والذي صدر في القرن التاسع عشر.^{٢٢}

وتعرّضت القدس الشرقية لعملية استيلاء ونهب أعقد كثيراً، لكنها كانت ناجعة أيضاً، ذلك بأن إسرائيل كان قد سبق أن ضمّتها رسمياً، الأمر الذي جعلها خاضعة للممارسات القانونية التي اعتمدها إسرائيل نفسها بين سنتي ١٩٤٨ و١٩٦٧. ومثلما لجأت إسرائيل إلى القوانين العثمانية والأردنية لتبرير الاستيلاء على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، عمدت الحكومة الإسرائيلية منذ سنة ١٩٧٠ إلى تفعيل قوانين الانتداب لمصادرة أراضي القدس الشرقية (كما فعلت في الجليل والنقب)، لأن الأراضي المصنفة أراضي حكومية كانت قليلة جداً هناك، الأمر الذي جعل أغلبية الأراضي التي تم الاستيلاء عليها في القدس أراضي خاصة.

عهد شارون: سياسات الحيّز المتكاملة

انصهرت تلك الجهود الأولية كلها الساعية لإزالة الطابع العربي وتعميم التهويد، كي تصب في بوتقة سياسة منظمة مع تعيين أريئيل شارون وزيراً للدفاع بداية، ثم وزيراً للإسكان فيما بعد في سنة ١٩٨١، وقد بقي وزيراً إلى أن أمسى رئيساً للحكومة في سنة ٢٠٠١، بمعزل عن الفترات القصيرة التي لم يشغل فيها أي منصب حكومي (١٩٩٢-١٩٩٦؛ ١٩٩٩-٢٠٠١).

وكان كثير من اللبس يعترى المشهد السياسي لحظة احتل أريئيل شارون واجهته في سنة ١٩٧٧ وزيراً للدفاع في حكومة مناخم بيغن، إذ رغب في بسط الوجود العسكري وتكريس الاستعمار الاستيطاني في كل زاوية من زوايا الضفة الغربية، وتمنّى تطويق جميع المناطق التي يقطنها الفلسطينيون بسلسلة من المستوطنات تعمل

القواعد العسكرية إلى مستعمرات استيطانية أمراً غير شرعي، غير أن قرار المحكمة هذا، الذي ينسجم لأول مرة مع القانون الدولي، لم يحل دون الإمعان في سلب الفلسطينيين ونهبهم، وإنما اقتصر على تغيير منهج السياسات الإسرائيلية من دون أن يُحدث أي تغيير في هدفها. وكان المطلوب وقتئذ من المحكمة العليا أن تجيز، بمفعول رجعي يصل إلى سنة ١٩٧٩، تحويل جميع القواعد العسكرية إلى مستعمرات استيطانية. وكانت الحالة الأولى والأوسع شهرة هي مستوطنة ألون موريه المشرفة على نابلس. وما إن تم ذلك حتى باتت الحالات السابقة كلها التي شهدت تحوّل قاعدة عسكرية إلى مستوطنة يهودية، شرعية بمفعول رجعي.^{٢٣}

وفي سنة ١٩٨٥، كانت إسرائيل استولت على أكثر من ٢,١٥٠,٠٠٠ دونم، تشكل ٣٩٪ من الضفة الغربية، وكانت أغليبتها أراضي عامة، وفق التحديد السابق للسلطات الأردنية. أمّا الخطوة التالية، فكانت الاستيلاء على الأراضي الخاصة لتحقيق السيطرة التامة على حيّز الضفة الغربية. ولم تكن السلطات الأردنية، أو سلطة الانتداب البريطاني قبلها، قد حاولتا قط مصادرة الأراضي الخاصة، وإنما اقتصر استيلاء السلطات الأردنية على الأراضي العامة على إنشاء بضع قواعد عسكرية فيها.^{٢٤}

خلافاً للمفهوم الشائع الذي يرى في اتفاق أوسلو منعطفاً مختلفاً، فإن الاتفاق المذكور لم يُدخل سوى تعديلات طفيفة على سيطرة إسرائيل على الحيّز المكاني. فقد تلت "عملية السلام" مجموعة أحكام قضائية فاعلة، وكان الجديد في الأمر إضافة عشرات الطرق والطرق الفرعية لليهود فقط، مكرّسة سياسة الفصل العنصري، ومتسببة بمصادرة الأراضي الخاصة، بما إن الأراضي العامة كلها كانت قد نُهبَت.

منطقة فلسطينية حصرياً من ناحية الملكية، إلى منطقة لا يملك الفلسطينيون سوى ١٤٪ من أراضيها، بينما تملك الدولة ٣٥٪ من الأراضي، وتُعرف ٤٠٪ من تلك الأراضي على أنها مساحات خضراء.^{٢٧} أما الإسفين الثالث فهو الإسفين الجنوبي، جنوبي بيت لحم، ويفصل جبل الخليل عن بقية الضفة الغربية.

علاوة على هذه الأسافين الثلاثة، تطلّع شارون إلى ضم وادي الأردن إلى إسرائيل كي يشكّل الإسفين الرابع، وهو الإسفين القديم الذي بناه ألون (وكان ضمّ فعلياً كما ذكر سابقاً ٣٠٪ من الضفة الغربية إلى إسرائيل حتى سنة ١٩٧١). وقدّم شارون جزءاً من مشروعه على أنه تنفيذ لمشروع ألون، أما إسرائيل الكبرى كما رآها أريئيل شارون فكانت ستبتلع الكانتونات والمقاطعات الفلسطينية التي تم تقطيع أوصالها. ومنذ سنواته الأولى في رئاسة الحكومة في سنة ٢٠٠١، ضم ٢٠٪ من الضفة الغربية إلى إسرائيل، فبات نصف الضفة الغربية، بما فيها وادي الأردن، جزءاً من إسرائيل، بينما بات النصف الآخر سجنًا كبيراً مؤلفاً من أجنحة ووحدات. ومنذ سنة ٢٠٠٠، طُرح ١٢٪ من فلسطين التاريخية على أنها الدولة الفلسطينية العتيدة، وهي تشمل المنطقة التي تسيطر عليها إلى حد ما السلطة الفلسطينية نظرياً، وفقاً لاتفاق أوسلو / ب.

وفي ٢٩ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٤، أعلن شارون لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، وهي الصحيفة الإسرائيلية الأكثر شعبية، "أن المسألة ليست أين تقع حدود الدولة الفلسطينية العتيدة، وإنما أين تكون حدود إسرائيل، كون دولة إسرائيل ستتضمّن مستقبلاً الكتل الاستيطانية، بما فيها مستوطنات وادي الأردن."^{٢٨} وترك شارون انطباعاً لدى المراسل الصحافي بأنه يترقّب

على دق الأسافين فيها. وشهدت الحكومتان اللتان ترأسهما التحقيق النهائي لذلك المشروع، في الوقت الذي كان يحظى بتقدير محلي ودولي كونه رجل سلام بعد تفكيكه المستوطنات في غزة، الأمر الذي كان ينسجم ورؤيته الشاملة إلى مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي تلك السنوات التي سيطر فيها على سياسة الاستعمار الاستيطاني، تسبب بدق ثلاثة أسافين في الضفة الغربية؛ واكتمل هذا الأمر عندما جرى تعيينه للمرة الثانية رئيساً للحكومة في سنة ٢٠٠٣.

أصاب الإسفين الأول قلب الضفة الغربية، وابتلع مدينة نابلس وتمركز حول مستعمرتي كيدوميم وعيلي وبلدة أريئيل، بينما شكّل الإسفين الثاني امتداداً لإسفين القدس القائم أصلاً، والذي كان يمتد من شرق المدينة ماراً بمستوطنة معاليه أدوميم حتى البحر الأحمر (ولا يزال ذلك التوسع مستمراً في سنة ٢٠١٢، الأمر الذي دفع الاتحاد الأوروبي إلى إدانة إسرائيل للمرة الأولى منذ أعوام بسبب هذا التوسع الخاص الذي ربما يُخشى أن يشطر فلسطين المستقلة المنتظرة).^{٢٩} وفي السبعينيات، كانت المستعمرات الاستيطانية تشطر الضفة الغربية إلى كانتونين يفتقران إلى أي مدخل مباشر يتيح للفلسطينيين العبور بينهما. وبعد أربعين عاماً على الاحتلال، جرى تقسيم كل كانتون منهما إلى ١١ مقاطعة يسيطر عليها الجيش، وتفصل بينها شبكة من الطرق والمستعمرات القائمة على الفصل العنصري، وتخندقها مناطق شاسعة ممنوع على الفلسطينيين العبور فيها، ويسيطر عليها الجيش فعلياً. وصادرت إسرائيل بين سنتي ١٩٦٨ و ٢٠٠٥، ٢٤,٠٠٠ دونم في القدس بنت فيها مساكن ١٨٢,٠٠٠ مستوطن.^{٣٠} ومن منظور مختلف، فقد تحوّلت

هجمة إرهابية ضخمة تتيح له تبرير ضم وادي الأردن.

وضع اللمسات الأخيرة على الخريطة

تبين لاحقاً أن السيطرة على الحيز كانت تتم من خلال سياسة تراكمية تدفع بأسافين المستعمرات الاستيطانية قدماً، ولا بد من أن توسيع حدود المستعمرات يتطلب مصادرة الأرض الفلسطينية، وتشريد السكان في بعض الأحيان. ومنذ سنة ١٩٦٧، استعملت إسرائيل المراسيم التي أصدرها الحكم العسكري كي تستولي على أكثر من ٤١٪ من أراضي الضفة الغربية، فأحكمت سيطرتها في سنة ١٩٨٥ على ٥٢٪ منها. وفي سنة ١٩٩١، ارتفعت النسبة إلى ٦١٪.

وتكلل ذلك المسار بإنشاء ١٣٠ مستعمرة استيطانية في الضفة الغربية، و١٦ مستوطنة في قطاع غزة، يعيش فيها ٢٠٠,٠٠٠ مستوطن، علاوة على الـ ٢٠٠,٠٠٠ الذين يعيشون في القدس الكبرى.

ولم تقتصر سياسة الاستعمار الإسرائيلية في الضفة الغربية منذ سنة ١٩٦٧ على التهويد وإزالة الطابع العربي، بل قامت أيضاً على استراتيجيا تعتمد محورين هما: التواصل المناطقي بين المستوطنات، وتقطيع أوصال القرى والبلدات والمدن الفلسطينية. وكما لاحظ بحق كل من ميرون بنفينستي وشلومو خياط، فإن ذلك إنما كان يهدف إلى منع إنشاء دولة فلسطينية على أي جزء من فلسطين، وهي سياسة كانت تبلورت أصلاً في بداية القرن العشرين، مع ولادة الصهيونية.^{٢٩}

لذلك، لا بد من اعتبار المستعمرات الاستيطانية الوسيلة الرئيسية التي دفعت إسرائيل إلى أن تقرر بعد ٤٥ عاماً من

الاحتلال الجزء الذي تريد أن تدمجه بها بشكل كامل من أجزاء الضفة الغربية. إنها المستوطنات غير الشرعية التي تحظى بالإجماع: أحياء القدس، وأريئيل وكريات أربع، ووداي الأردن وغوش عتسيون، والتي لم يعد يتم تناولها كمستوطنات، وإنما أصبحت تُعتبر بحكم القانون جزءاً جرى ضمه إلى إسرائيل. إنها الكتل الاستيطانية المشهورة، والتي يبدو أن مبادرة جنيف، والأوراق الفلسطينية المسربة في سنة ٢٠٠٧، وبعض أعضاء السلطة الفلسطينية، قد قبلوا بها جزءاً من إسرائيل، أو أنهم تعوّدوا قبولها. وتجدر الإشارة إلى أن المجتمع الدولي يقبلها هو أيضاً.

أمّا النوع الثاني من المستوطنات فيشمل المستوطنات غير الشرعية التي لا تحظى بالإجماع الصهيوني، نظرياً على الأقل، والتي ربما تُفكك لاحقاً وفقاً لاتفاق مستقبلي (هي في أغلبيتها مستوطنات يهودية منعزلة تقع في وسط المناطق الفلسطينية). والحكومة الحالية مؤلفة من تحالف مكوّن من أحزاب يمينية تعتبر تلك المستوطنات شرعية أيضاً، إلا أن المجتمع الدولي لا يقبل بهذا التعريف بعد.

وأخيراً هناك البؤر الاستيطانية، وهي امتداد للفئة الثانية غير الشرعية، ومتجاورة جغرافياً ويقطنها صنف من المستوطنين هم أقرب إلى قطاع الطرق. وتدّعي الحكومة بين الفينة والأخرى أنها تقوم بطردهم (ثم يعودون)، وهذا فعل مفيد للاستهلاك الدولي، إذ يعتبر أنها قامت بطرد المستوطنين. وهناك خشية من طبيعة أولئك المستوطنين المتمردة والخارجة على القانون.

وإذا ما نجحت إسرائيل في إيجاد حل بالتوافق، للفئتين الثانية والثالثة غير الشرعيتين، فإن حدود الدولة اليهودية الجديدة سيتم تعيينها. أمّا ما يتبقى من

مضيقة الخناق على القرى والبلدات الفلسطينية.

ولا بد هنا من الإشارة إلى نقطتين في هذا المجال، كمنظرة أخيرة إلى مشروع الاستعمار الاستيطاني في الضفة الغربية: النقطة الأولى تاريخية، ذلك بأن المشروع الصهيوني، ومنذ بداياته الأولى، سعى للاستيلاء على أكبر مساحة من فلسطين التاريخية، مع أقل عدد ممكن من الفلسطينيين. إلا أن المنحى العملي بيّن أن للمشروع حدوداً جغرافية وديموغرافية، وأنه لن يكتمل ما لم تُستنفد الاحتمالات كافة. وعلى مرّ السنين، كان ثمة تمييز بين الحكم المباشر وغير المباشر في فلسطين. فبعدما تبين أن الفلسطينيين بقوا بأعداد كبيرة جداً في فلسطين، بات الهدف هو التضييق عليهم وتطويرهم ضمن مساحات تسهل مراقبتها والسيطرة عليها، ويكون الطوق أحياناً حقيقياً كجدار الفصل، أو قد يتم التضييق في أحيان أخرى من خلال تطويق المناطق الفلسطينية بمستعمرات يهودية دائرية. ومن الناحية الجغرافية، لا يهم إن جرى ذلك في الجليل أو في النقب أو في الضفة الغربية.

أما النقطة الثانية فهي أنه كلما انزلقت الخريطة الإسرائيلية صوب اليمين، أو متى لاح هدوء مؤقت على صعيد الجهود الدولية الساعية لدفع مسيرة السلام قدماً، تتغير، وبصورة مأسوية، الحدود المستقرة نسبياً للجزء من الضفة الغربية التي ترغب إسرائيل في السيطرة عليه، ويتقلص الحيز الصغير المتبقي للفلسطينيين ليحلّموا بإقامة دولتهم المصغرة عليه. أما احتمال تحرك النظام السياسي الإسرائيلي صوب اليسار، أو في اتجاه أي تحرك يحمل أي دلالات، فاحتمال ضئيل تماماً، شأنه شأن فرص إنشاء فلسطين مصغرة إلى جوار إسرائيل. ■

الأراضي، فلن يفشل في الوصول إلى دولة مستقلة فحسب، بل سيؤدي أيضاً إلى ما هو أسوأ من ذلك كثيراً، لأنه سيحوّل السجن إلى واقع أبدي يقطن فيه ملايين الفلسطينيين بسبب جرم لم يقترفوه قط، الأمر الذي ربما يؤدي إلى تدميرهم النهائي.

الخاتمة

لم تتضمن الدولة اليهودية التي قامت في سنة ١٩٤٨ الضفة الغربية، وذلك بسبب اتفاق عقده إسرائيل مع الأردن قبل شن الحرب، وقد استطاعت المملكة الهاشمية ضم الضفة الغربية في مقابل أن تحدّ من نشاطها العسكري ضد الدولة اليهودية. وفي سنة ١٩٦٧، ندم عدد من السياسيين الإسرائيليين الذين كانوا جنرالات في حرب ١٩٤٨، على عقد هذا الاتفاق الضمني مع الأردن.

وعندما بات هؤلاء جزءاً من النخبة السياسية في سنة ١٩٦٧، لم يكن لديهم أي نية للتخلي عن الضفة الغربية. وبهدف تأمين وجود إسرائيلي دائم فيها، أطلقوا فيها مشاريعهم الأولى في الاستعمار الاستيطاني، ولا سيما في المناطق التي لم تكن أهلة بكثافة بالفلسطينيين، وقد عارضتهم أحياناً الحركة الدينية القومية للمستعمرين التي كان أعضاؤها يرغبون في الاستيطان في كل مكان من الضفة الغربية. وفي أكثر الأحيان، كانت تلك المستعمرات الاستيطانية تحظى بموافقة الحكومة الإسرائيلية بمفعول رجعي.

ومع تبوؤ أريئيل شارون مواقع في السلطة، وزيراً بداية في الثمانينيات والتسعينيات، ورئيس حكومة في بداية القرن الحادي والعشرين، توحدت الجهود، وتنامت، بطريقة لافتة، المساحة التي كانت تسيطر عليها المستعمرات الاستيطانية.

المصادر

- ١ Israeli State Archives, "Minutes of the Government Meetings", 19 June 1967.
- ٢ المصدر نفسه.
- ٣ المصدر نفسه.
- ٤ تكرر ذلك في خطابه أمام الكنيست في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٧، وذلك نقلاً عن "هآرتس".
- ٥ لقد عبّر عن هذا في مناسبات عديدة، أشهرها خلال زيارة لواشنطن، في ٢٢ حزيران / يونيو ١٩٧٨، كما ذكرت "هآرتس".
- ٦ "هآرتس"، ١٣ حزيران / يونيو ١٩٦٧.
- ٧ المصدر نفسه، ١٨ حزيران / يونيو ١٩٦٧.
- ٨ Daniel Dor, *The Suppression of Guilt: The Israeli Media and the Reoccupation of the West Bank* (London and New York: Pluto, 2005).
- ٩ "هآرتس"، ٨ تموز / يوليو ١٩٦٧، ص ٣.
- ١٠ المصدر نفسه، ١٩ حزيران / يونيو ١٩٦٧.
- ١١ المصدر نفسه، ٢٨ شباط / فبراير ٢٠١٠.
- ١٢ انظر أيضاً:
- ١٣ Allan Brownfield, *The Washington Report On Middle East Affairs*, May 2000.
- ١٤ Tom Segev, *1967: And the Land changed its Face (1967: Ve Haaretz Shinta Panieha)*, (Tel-Aviv: Keter 2005), p. 513.
- ١٥ انظر: خليل تفكجي، "الاستيطان الجغرافي والديمقراطي وأخطاره في قضية القدس"، ورقة مقدّمة للندوة الدولية حول شؤون القدس، المؤتمر الإسلامي العام حول القدس (عمّان: ٢٠٠٠).
- ١٦ المصدر نفسه.
- ١٧ نُشر في اليوم ذاته في "هآرتس".
- ١٨ لهذا الحيّ موقعه الإلكتروني الخاص: Harhoma.com.
- ١٩ Idit Zartal and Akiva Eldar, *the Masters of the Land (Adonei Haaretz)*, (Tel-Aviv: Kineret, 2005).
- ٢٠ انظر:
- ٢١ John Quigley, *Palestine and Israel: A challenge to Justice* (United States: Duke University Press), 1990, p. 1.
- ٢٢ Israel Shahak and Norton Mezvinsky, *Jewish Fundamentalism* (London and New York: Pluto, 1999), p. 55.
- ٢٣ Zartal and Eldar, op. cit., pp. 145-147.
- ٢٤ جاءت الرواية الكاملة لتلك الأحداث على لسان الأشخاص الذين ظهروا في الفيلم الوثائقي الممتاز "سيادة القانون" من إخراج رعانان ألكسندروفيتش الذي فاز بجائزة مهرجان ساندانس في سنة ٢٠١٢.
- ٢٥ "ملف المحكمة العليا الإسرائيلية"، ٧٩/٣٩٠.

- ٢٤ فيلم "سيادة القانون"، مصدر سبق ذكره.
 ٢٥ صحيفة "الغارديان" البريطانية، ١٢ كانون الثاني / يناير ٢٠١٢.
 ٢٦ صحيفة "الأيام"، ١٩ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥.
 ٢٧ تفكجي، مصدر سبق ذكره.
 ٢٨ أجرى المقابلة معه رينغل هوفمان، في "ملحق العطلة"، وكان عنوانها "المتفائل".
 ٢٩ Meron Benvenisty and Shlomo Khayat, *The West Bank and Gaza Atlas* (Jerusalem: The West Bank Data Base Project, 1988), p. 62.

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

دليل إسرائيل العام ٢٠١١

رئيس التحرير
 كميل منصور

٨٠٠ صفحة ٢٦ دولاراً

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

فلسطين

دروس الماضي وتحديات الحاضر

واستراتيجيات المستقبل

١- فلسطين والفلسطينيون

تحرير

جميل هلال

١٧٧ صفحة ١٢ دولاراً